مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥١٨

الخميس، ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥، الساعة ١٨/١٠
نيويورك

الرئيس:	السيد كوفاندا	(الجمهورية التشيكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	ألمانيا	السيد غراف زو رانتزو
	اندونيسيا	السيد ويبيسونو
	إيطاليا	السيد فولتشي
	بوتسوانا	السيد لغويلا
	رواندا	السيد اوباليجورو
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عـُمان	السيد الحارثي
	فرنسا	السيد لدسو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد يومويبهي
	هندوراس	السيد مرتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

التقرير المرحلي الثاني للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1995/274)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائـــق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/١٠.

إقرار جدول الأعمال
أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

التقرير المرحلي الثاني للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1995/274)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير المرحلي الثاني للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، الوثيقة S/1995/274.

تلقى أعضاء المجلس أيضا نسخا فوتوغرافية من رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٥ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/1995/296.

في أعقاب المشاورات التي جرت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

"نظر مجلس الأمن في التقرير المرحلي للأمين العام المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (S/1995/274) بشأن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

"ويرحب مجلس الأمن بما أكده الأمين العام من أن وقف إطلاق النار قائم بوجه عام، وأن مستوى انتهاكات وقف إطلاق النار ظل منخفضا نسبيا. ويرحب المجلس أيضا باستمرار وزع المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة التابعين لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا إلى مواقع الأفرقة والمقار الإقليمية خارج لواندا، وبما أورده في تقريره عن حدوث تقدم في عدد من المجالات الهامة، منها إقامة اتصال مع الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، وإنجاز المرحلة الأولى للفصل بين القوات، وإجراء مناقشات بشأن وسائل إدماج يونيتا في الجيش الوطني. وهو يثني على الطرفين لما يبذلانه من جهود في هذا الصدد.

"ويلاحظ مجلس الأمن أن هناك عددا من التطورات التي تدعو إلى القلق. وتشمل هذه التطورات التقارير التي تفيد باستمرار الأعمال والاستعدادات العسكرية، وبصفة خاصة الهجوم الذي شنه السلاح الجوي الأنغولي على مهبط الطائرات في أندولو، والإخفاق في إنجاز المرحلة الثانية من الفصل بين القوات بحلول ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥، وفرض بعض القيود على وصول بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا إلى المرافق العسكرية الحكومية، والاعتداءات التي وقعت مؤخرا على أفراد البعثة والمنظمات غير الحكومية. وهو يرحب بتحسن فرص وصول البعثة إلى المناطق التي يسيطر عليها يونيتا، ولكنه يلاحظ أن بعض قادة يونيتا المحليين مازالوا يفرضون القيود على حركة أفراد البعثة، ويطلب إلى يونيتا ضمان الوصول إلى تلك المناطق دون قيد.

"ويدعو المجلس الطرفين إلى التعاون على الوجه التام مع الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال اللجنة المشتركة، وكفالة سلامة أفراد البعثة والمنظمات غير الحكومية. وهو يلاحظ مع الارتياح أن أعضاء اللجنة المشتركة، بما في ذلك ممثلو حكومة أنغولا، قد التقوا بالدكتور سافيمبي في بيلوندو في ٧ نيسان/أبريل وأنه أكد علنا في ذلك الاجتماع التزامه ببروتوكول لوساكا. وهو يكرر تأكيد دعوته لعقد اجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والدكتور سافيمبي على سبيل الاستعجال، لأن هذا الاجتماع يمكن أن يساعد في تحسين مناخ الثقة وأن يعطي دفعة لعملية السلم في أنغولا.

"ويرحب مجلس الأمن بما قرره الأمين العام من الشروع في الأعمال التحضيرية اللازمة لوزع وحدات المشاة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا (S/1995/230). ويشير إلى أنه قد ذكّر الطرفين الأنغوليين بأنه يجب عليهما تنفيذ المتطلبات الواردة في بروتوكول لوساكا دون إبطاء، وتزويد بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا بالدعم السوقي الذي لا غنى عنه، والقيام بالمهام الأساسية مثل إزالة الألغام وإصلاح طرق النقل الرئيسية وتعيين مناطق الإيواء، وإتاحة وزع كتائب المشاة التابعة للأمم

المتحدة إلى أنغولا في أيار/مايو ١٩٩٥. ويعرب المجلس عن تأييده التام للأمين العام في هذا الصدد، ويؤكد ضرورة تنفيذ بروتوكول لوساكا على الوجه التام. ويرحب بعزمه على وزع كتائب المشاة على مراحل. ويشدد على الأهمية التي يعلقها على قيام حكومة أنغولا بتوفير الدعم السوقي المتوخى للبعثة. ويرحب في هذا السياق بموافقة حكومة أنغولا على السماح لعمليات الأمم المتحدة بالوصول على الوجه الكامل إلى مطار كاتومبيلا، ويطلب إلى حكومة أنغولا ضمان تمديد العمل بهذا الترتيب طوال الفترة التي تحتاجها البعثة. وهو يرحب أيضا باعتزام حكومة أنغولا القيام بحلول ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٥ بإبرام اتفاق مع الأمم المتحدة بشأن مركز القوات.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزام جميع الدول بتنفيذ أحكام الفقرة ١٩ من القرار ٨٦٤ (١٩٩٣) تنفيذا كاملا، ويعلن أن من شأن استمرار تدفق الأسلحة على أنغولا بما يخالف أحكام 'اتفاقات السلم' والقرار ٩٧٦ (١٩٩٥) أن يسهم في انعدام الاستقرار في البلد ويقوض الجهود المبذولة لبناء الثقة.

"ومما يبعث على التشجيع لدى مجلس الأمن أن بمقدور الأمين العام الإبلاغ عن تحقق تقدم شامل في الحالة الإنسانية خلال الشهر الذي انقضى منذ أن قدم تقريره الأخير إلى المجلس. وهو يطلب إلى الطرفين مواصلة تيسير الوصول إلى جميع مناطق البلد من أجل إيصال المساعدة الإنسانية. كما يطلب إلى الطرفين مرة أخرى احترام سلامة وأمن جميع أفراد المساعدة الإنسانية في أنغولا. ويؤيد الدعوة التي وجهتها الدول الثلاث المراقِبة لعملية السلم في أنغولا (S/1995/239) إلى الطرفين للتعاون تماما على إطلاق سراح جميع المحتجزين بسبب الحرب من خلال لجنة الصليب الأحمر الدولية، فضلا عن إطلاق سراح جميع المواطنين الأجانب الذين تم إلقاء القبض عليهم أو تقديم معلومات عن مصيرهم.

"وفي حين يحيط المجلس علما بالتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل الشامل لإزالة الألغام، يلاحظ أيضا ما ذُكر في تقرير الأمين العام من أن الحالة المتعلقة بالألغام في أنغولا ما زالت خطيرة. ولذلك يحث المجلس كلا الطرفين على دعم وتيسير إزالة الألغام والامتثال تماما للأحكام ذات الصلة من بروتوكول لوساكا. ويرحب، في هذا السياق، بما ذكره الممثل الخاص للأمين العام عقب الجلسة ١٣ للجنة المشتركة من أن حكومة أنغولا ويونيتا قد تعهدتا بوضع ٨٠٠ فرد و ٤٠٠ فرد، على التوالي، تحت تصرف البعثة لأغراض أنشطة إزالة الألغام.

"وسيواصل مجلس الأمن رصد الحالة في أنغولا عن كثب. وهو يتطلع إلى التقرير الشهري التالي للأمين العام، ويطلب إليه أن يكفل، في غضون ذلك، إبقاءه على علم بالتطورات في أنغولا وباحتمالات وزع كتائب المشاة التابعة للبعثة على الفور".

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1995/18.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله، وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٤٠